تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية

Evaluating financial inclusion in Algeria from the perspective of fairness in distribution, according to the financial inclusion index for the year 2017 With reference to the Arab countries

رشيد نعيمي[1]، عبد الحفيظ بن ساسي[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح– ورقلة (الجزائر)، naimi.rachid1977@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح– ورقلة (الجزائر)، abdelhafidbensaci@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/07/05 **تاريخ القبول:** 2021/09/28 **تاريخ النشر:** 2021/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع، من خلال تحليل وتقييم مؤشرات أساسية وردت في تقرير الشمول المالي لسنة 2017 الصادر عن البنك الدولي، وذلك من أجل تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي والمصرفي في الجزائر واقتراح آليات لمعالجة الفجوات التي يحددها. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي، وكذلك استخدمنا تقارير الهيئات الدولية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من مجموع الأفراد البالغين في الجزائر. أما عينة الدراسة، فتم الاعتماد على العينة المعتمدة في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 الخاصة بالجزائر.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الجزائر تسجل درجة متوسطة من الشمول المالي، وتدني في مؤشرات الاقتراض والادخار الرسمي ووجود فجوة في توزيع الخدمات المالية الرسمية حسب فئات البالغين وحسب الجنس، وهي مؤشرات متقاربة مع الدول العبرية باستثناء دول الخليج.

الكلمات المفتاحية : شمول مالي، قطاع مالي ومصرفي، خدمات مالية رسمية، عدالة في التوزيع، الجزائر.

تصنيف JEL : G2؛ E2؛ E50.

Abstract:

This study aims to assess financial inclusion in Algeria from the perspective of fairness in distribution, by analyzing and evaluating basic indicators mentioned in the financial inclusion report for the year 2017 issued by the World Bank, in order to assess the level of development and inclusion in the financial and banking sector in Algeria and to propose mechanisms to address the gaps that he identifies. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used, we also used the reports of international bodies to collect data related to the study. The study population consisted of the total adult individuals in Algeria. As for the study sample, we was based on the sample approved in the global financial inclusion index 2017 database for Algeria.

المؤلف المرسل: رشيد نعيمي، **الإيميل:** naimi.rachid1977@gmail.com

The results of this study showed that Algeria records a medium degree of financial inclusion low indicators of official borrowing and savings, and a gap in the distribution of formal financial services by adult groups and by gender, these indicators are similar with the Arab countries with the exception of the Gulf States.
Key words: financial inclusion, financial and banking sector, formal financial services, fairness in distribution, Algeria.
Jel Classification Codes : G2 ; E2 ; E50.

المقدمة:

بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008/2007 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة بتكاليف منافسة وعادلة لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف التي لا تخضع للرقابة والإشراف. هذا التعميم يؤدي إلى توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي الذي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أصبح تحقيق العدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية لجميع الفئات المختلفة في المجتمع هدفا رئيساً لدى العديد من البنوك المركزية. هذا الهدف يعزز من قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي بكل فاعلية وكفاءة.

إشكالية الدراسة: الشمول في القطاع المالي والمصرفي يتيح فرص متكافئة لجميع الفئات المختلفة في المجتمع للحصول على خدمات مالية رسمية جيدة المستوى دون تمييز، ويعزز النمو الاقتصادي ويزيد من صلابة الاقتصاد ويحقق الاستقرار المالي.

في ظل هذا السياق يمكننا طرح السؤال الرئيس التالي: هل يحقق القطاع المالي والمصرفي في الجزائر العدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية لجميع الفئات المختلفة في المجتمع الجزائري مقارنة بنظيره العربي؟

وينبثق عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- هل استطاعت الجزائر أن تحقق الشمول المالي من منظور العدالة في التوزيع للأفراد ؟
- هل استطاعت الجزائر أن تحقق الشمول المالي من منظور العدالة في التوزيع للمشروعات ؟

فرضية الدراسة: ترتكز هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن التوزيع العادل للخدمات المالية الرسمية على الفئات المختلفة في المجتمع يعزز كفاءة القطاع المالي والمصرفي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أبعاده ومؤشراته، كما تهدف إلى تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي والمصرفي من منظور العدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية على الفئات المختلفة في المجتمع الجزائري، واقتراح آليات لسد الفجوات ومعالجة الاختلالات التي تواجه مقدمي الخدمات المالية الرسمية للسكان البالغين في الجزائر.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لمحاولة تقييم الشمول المالي من منظور العدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية في الجزائري، وقد استخدمت الدراسة البيانات المجمعة من التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات الدولية الممثلة أساساً في: تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 الصادر عن البنك الدولي الخاصة بالجزائر، والدول العربية معاً؛ قصد تحليلها وتقييمها للاستفادة منها في تفسير النتائج.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

– الحدود المكانية: شملت الجزائر والدول العربية؛

– الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة التي يغطيها تقرير مؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017؛

– الحدود البشرية: تتمثل في الأفراد البالغين (% من العمر 15 عامًا فأكثر).

أقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور كالآتي:

- ❖ المحور الأول: مدخل إلى الشمول المالي؛
- ❖ المحور الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي؛
- ❖ المحور الثالث: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛
- ❖ المحور الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها؛
- ❖ الخاتمة.

الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها: تناول العديد من الباحثين الموضوع من نواحي متعددة مشكلة لنا أساس الانطلاق لدراستنا الحالية، ومن خلال الإطلاع على بعض الأبحاث والدراسات والمقالات، سنقتصر على أهم هذه الدراسات التي نعرضها على النحو الآتي:

أ– دراسة (محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، 2019): تهدف الدراسة إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر واقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الاشتمال المالي في ظل الإصلاحات والتطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر.

– المجتمع/العينة: الأفراد البالغين في الجزائر.

– متغيرات الدراسة: متطلبات الشمول المالي.

– نتائج الدراسة: وجود عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية وإتاحتها لجميع فئات المجتمع، وغياب إستراتيجية وطنية واضحة المعالم قلل من مستوى انتشار واستعمال الخدمات المالية.

ب– دراسة (فضيل بشير الضيف، 2020): تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ومبادئه وأهميته ومقارنة مستوياته مع بعض الدول العربية.

– المجتمع/العينة: الأفراد البالغين في الجزائر.

– متغيرات الدراسة: الشمول المالي.

– نتائج الدراسة: وجود ارتفاع في معدلات الاستبعاد المالي في الدول العربية وعلى رأسها الجزائر وبدرجة أقل في دول الخليج العربي، لهذا ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المالية والمصرفية مع ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع.

ج– دراسة (حسيني جازية، 2020): تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على حقيقة الشمول المالي في الدول العربية ودور الخدمات المالية الرقمية في زيادته، من خلال دراسة مفهوم الشمول المالي وأهميته، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الجزئية له في الدول العربية ومقارنتها ببعضها البعض، وكذلك دراسة الخدمات المالية الرقمية.

– المجتمع/العينة: الأفراد البالغين في الدول العربية.

– متغيرات الدراسة: الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي.

– نتائج الدراسة: لا تزال المنطقة العربية في أدنى المستويات عالميا، لجهة الشمول المالي بسبب ضعف المجهودات المبذولة لزيادة الشمول المالي خاصة في الجزائر، وغياب المنافسة بين المؤسسات المالية. كما أن هناك غياب التثقيف المالي وتفاوت واضح بين الدول العربية في اهتمامها بتعميم الخدمات المالية الرسمية على كافة فئات المجتمع.

د– الدراسة الحالية: تقييم الشمول المالي من منظور العدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية على الفئات المختلفة في المجتمع الجزائري، وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017، مع الإشارة إلى الدول العربية، واقتراح آليات لسد الفجوات ومعالجة الاختلالات التي تواجه مقدمي الخدمات المالية للسكان البالغين.

– المجتمع/العينة: الأفراد البالغين في الجزائر.

– متغيرات الدراسة: الشمول المالي، والعدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية.

– نتائج الدراسة: الجزائر تسجل درجة متوسطة من الشمول المالي، وتدني في مؤشرات الاقتراض والادخار الرسمي، ووجود فجوة في توزيع الخدمات المالية الرسمية حسب فئات البالغين وحسب الجنس. وهي مؤشرات متقاربة مع الدول العربية باستثناء دول الخليج.

1– مفاهيم حول الشمول المالي: يهدف الشمول المالي لتعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، وفيما يلي توضيح أكثر لمفهومه.

1–1– مفهوم الشمول المالي والألفاظ ذات العلاقة

– تعريف الشمول المالي لغةً: جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: شَمَلَ، شَمْلاً وشُمولاً، فهو شامل، والمفعول مَشْمُول. نقول شَمَل الأمر القومَ: عمّهُم. وشَمِل الأمرَ برعايته: رعاه وتبناه. وأشمل القوم خيراً: عَمَّهم. واشتمل الأمرُ على كذا: تضمّنه واحتواه (عمر، 2008م، صفحة 1236).

– تعريف الشمول المالي اصطلاحاً: يقصد بالشمول المالي "أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (الطيب، 2020م، صفحة 5).

1-2- مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية: صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة حيث كان أبرزها الجهات التالية:

- تعريف مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي هو: "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (برنيه، عبيد، و حبيب، 2019م، صفحة 1).

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة العالمية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي هو: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالي الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكامل، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (صليحة، حمدي، و حفيفي، 2019م، صفحة 3).

- تعريف بنك الجزائر ومجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي هو:"إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية.

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف"(صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5).

- تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP):" هو الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية" (برنيه، عبيد، و حبيب، 2019م، صفحة 3).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الشمول المالي بأنه: الحالة التي يتاح فيها ضمان وتوفير مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها.

الخدمات المالية الأساسية، هي تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي والمصرفي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، وتشمل الآتي (نورين، 2015، صفحة 5):

- حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)، وحسابات الادخار؛
- التمويل (الائتمان)، وحسابات التحويلات المالية؛
- خدمات التأمين، وخدمات المشورة المالية.

2- أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي: خلال العقد الماضي تطورت أبعاد ومؤشرات الشمول المالي. وفيما يلي وصف لكل من الأبعاد والمؤشرات.

2-1- أبعاد الشمول المالي: حسب الإطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم إعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك سنة 2012م، هنالك على الأقل ثلاثة أبعاد للشمول المالي، وهي (world bank, 2012, p. 17):

- الوصول للخدمات المالية: وهو قدرة المؤسسات المالية على تقديم الخدمات والمنتجات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا؛

- استخدام الخدمات المالية: يقصد به الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية، مثل: مثل انتظام ومدة المنتج / الخدمة المالية بمرور الوقت، عدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب؛

- جودة الخدمات المالية: ويقصد بها قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك. والشكل رقم (1) يعطي تعريف للشمول المالي وبوضح أبعاده.

الشكل(01): الشمول المالي وأبعاده

Source : (Mbengue, 2012, p. 4)

2-2- مؤشرات الشمول المالي والمصرفي من منظور العدالة في التوزيع

يقصد بمؤشرات الشمول المالي والمصرفي من منظور العدالة في التوزيع تلك المؤشرات التي تشخص حالة القطاع المالي والمصرفي، من حيث إتاحته الفرص المتكافئة لجميع الفئات المختلفة في المجتمع للحصول على خدمات مالية رسمية جيدة المستوى دون أي شكل من أشكال التمييز سواء على أساس النوع أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو المنطقة أو أي أساس آخر. تستند هذه المؤشرات على آلية المسوحات الميدانية وتستخدم التصنيفات التالية:

-حسب النوع: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الذكور، مقارنة بنسبة المستفيدات من الخدمات المالية من الإناث؛

-حسب الفئات العمرية: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة مقارنة بنسبة المستفيدين من الفئة العمرية من 25 إلى 64 سنة؛

-حسب مستوى الدخل: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من شريحة الأعلى دخلاً (60% من السكان البالغين)، مقارنة بنسبة المستفيدين من الأقل دخلاً (40% من السكان البالغين)؛

-حسب موقع أو مكان الإقامة: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من سكان الريف، مقارنة بنسبة المستفيدين من سكان المدن. وتمتد سلسلة هذه المجموعة من المؤشرات متى ما سمح توافر البيانات والمعلومات بإمكانية استخدامها (غربي، 2020م، صفحة 24).

3- الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

من الأهداف الرئيسة للشمول المالي هو استهداف الاقتصاد غير الرسمي، واعتبار الشمول المالي إحدى الوسائل التي تنتقل بأكبر شريحة ممكنة من الاقتصاد غَير الرسمي للاقتصاد الرسمي، فوجود حساب بنكي مثلاً يُظهر الحركة المالية للأفراد والمؤسسات ويحد من التهرب الضريبي، ويقلل من الادخارات والاستثمارات غير الرسمية وغير ذلك. هذا الأمر يتطلب قدر من الشمول المالي يشمل الجميع، وتوزيع عادل للخدمات المالية الرسمية بما يناسب كافة الفئات المختلفة في المجتمع. وهذا ما سنناقشه في الجانب التطبيقي من الدراسة والخاصة بحالة الجزائر.

3-1- مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة مجموع الأفراد البالغين في الجزائر. أما عينة الدراسة فتم الاعتماد على العينة المعتمدة في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 الخاصة بالجزائر.

- تعريف قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex: تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011. وتشمل نسخة 2017، التي جُمعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما على الأقل بأكثر من 140 بلداً، على مؤشرات عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجية المالية. ويمثل هذا المؤشر الركيزة الأساسية للجهود الرامية إلى تشجيع الشمول المالي بالإضافة إلى الاستشهاد به على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية (World Bank, 2011, 2017).

3-2- متغيرات الدراسة: تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير مستقل ويمثل الشمول المالي والمتغير التابع الذي يمثل العدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية. حيث اعتمد الباحثين على بعض المؤشرات الفرعية التي تقع ضمن مؤشرات الشمول المالي التي تم طرحها من قبل البنك الدولي في العام 2017، وهي مؤشرات أساسية تم تقسيمها إلى قسمين كالآتي:

أ) مؤشرات خاصة بالأفراد: وهي:

- نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية؛
- نسبة الأفراد البالغين المُقترضين في مؤسسة مالية رسمية؛
- نسبة الأفراد البالغين المُقترضين من العائلة أو الأصدقاء؛
- نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية؛
- نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مؤسسة مالية؛
- نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون بطاقة الخصم؛
- نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون بطاقة ائتمان؛

- نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي.

ب) مؤشرات خاصة بالمشروعات: وهي:

- نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري؛
- نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب إيداع لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري.

تم تلخيص هذه البيانات في جداول من أجل تحليلها وتقييمها حتى يسهل مقارنتها ببعض المؤشرات الخاصة بالدول العربية.

3-3- عرض نتائج مؤشرات الشمول المالي والمصرفي ومناقشتها: تركز مؤشرات تشخيص حالة القطاع المالي والمصرفي من منظور العدالة في التوزيع على تشخيص حالة القطاع المالي والمصرفي من خلال معرفة إلى أي مدى تستفيد الفئات المختلفة بالمجتمع من الخدمات المالية المتاحة. وتستند على آلية المسوحات الميدانية.

أ) جانب الطلب (الطلب على الخدمات المالية الرسمية من الأفراد والمشروعات) حول العالم: "تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 1.2 مليار بالغ قد حصلوا على حساب منذ عام 2011، بما في ذلك 515 مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و2017. ويعني ذلك أن 69% من البالغين يمتلكون حالياً حسابات مقابل 62% في عام 2014 و 51% في عام 2011 وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات، مقابل 63% في البلدان النامية، وهناك أيضا تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من بلد لأخر. وتعتبر الغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة" (البنك الدولي، 2018).

تعكس بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 استمرار التطور في أنظمة الدفع الرقمي وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة والإنترنت، حيث يشير التقرير إلى انتشار الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث يمتلك حالياً 21% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول وهي تقريبا ضعف النسبة في عام 2014 والنسبة الأعلى عن أي منطقة في العالم. ورغم تركُز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في شرق أفريقيا، فإن تحديث عام 2017 يُظهر أن هذه الخدمات انتشرت في غرب أفريقيا وخارجه (ديمبرجوتش-كونت، وآخرون، 2018، صفحة 2).

3-3-1- المؤشرات الخاصة بالأفراد: تقيس هذه المؤشرات الطلب على الخدمات المالية الرسمية من الأفراد في الجزائر، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

- ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية: يقيس هذا المؤشر نسبة امتلاك الأفراد لحساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية يسمح له بالحصول على الخدمات المالية الأساسية.

الجدول (01): نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية	33%	50%	43%
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية –ذكور	46%	61%	56%
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية–إناث	20%	40%	29%
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية وفقا أعمارهم –فئة الشباب (15–24)	20%	38%	29%
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية وفقا أعمارهم –فئة الكبار (25+)	40%	57%	49%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) تحسن في مستويات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011–2017) حيث نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية من مجموع السكان البالغين في تزايد مسجلة بذلك أعلى نسبة سنة 2014 بـــ50%، وهي نسبة متوسطة إذا ما قورنت بدول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 69% لسنة 2017 (اتحاد المصارف العربية 2017، صفحة 8). كما نلاحظ وجود تحسن ملحوظ بشكل أكبر فيما يتعلق بنسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية، التي ارتفعت إلى 61% من إجمالي السكان البالغين سنة 2014 مقابل 46% في سنة 2011 وبدرجة أقل سنة 2017 بنسبة 56% في حين كان التحسن على صعيد الإناث أقل، حيث ارتفعت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات في مؤسسة مالية رسمية من 20% سنة 2011 إلى 40% سنة 2014 وبدرجة أقل سنة 2017 بنسبة 29%. كما نلاحظ وجود فجوة توزيع بين الجنسين تقدر بـــ 27% لصالح ذكور في سنة 2017.

يُفسر وجود فجوة توزيع بين الجنسين بأن المرأة الجزائرية لا تزال تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملّك الأصول والتمكين الاقتصادي. وقد يعود سببها كذلك إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء خاصة الريفيات. كما أن هناك نسبة قليلة مقارنة بالذكور من يمارسن أعمالاً حرة.

بالنظر إلى توزيع فئة الشباب (15–24) الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية مقارنة بفئة الكبار (25+) فإننا نلاحظ وجود فجوة بمقدار الضعف، حيث نجد أنه في سنة 2011 وصلت نسبة من لديهم حسابات من فئة الشباب 20% مقابل 40% لصالح من يمثلون كبار السن. كما نسجل أعلى نسبة لصالح كبار السنة 2014 قدرت بـــ 57% مقابل 38% لصالح الشباب، وبدرجة أقل سنة 2017 تم تسجيل نسبة 49% لصالح كبار السن مقابل 29% لفئة الشباب.

يُفسر تدني معدلات الشمول المالي لغالبية الشباب (15–24) إلى نسبة البطالة المرتفعة في أوساط هذه الفئة في الجزائر واشتراط البنوك السن القانونية المسوح به (18 سنة) لفتح حساب بنكي. هذا يعني أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها إلا بموافقة الولي، وبذلك فهم لا يتمتعون باستقلالية مالية. أما عن باقِ النسب يمكن تفسير ارتفاعها في الجزائر إلى إجبار الطلاب في الجامعات على امتلاك حسابات مالية رسمية لتلقي المنحة، وكذلك إجبار العمال الأجراء في القطاع العمومي والقطاع الخاص على امتلاك حسابات في مؤسسة مالية رسمية لتلقي

الرواتب والمنح، والعمال غير الأجراء المقاولين والمزارعين على امتلاك حسابات في مؤسسة مالية رسمية لتلقي مستحقاتهم المالية. الشكل رقم (02) يوضح مقارنة بين نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً ويمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر وبين الدول العربية.

الشكل (02): نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً ويمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية

المصدر: (برنيه، عبيد، و حبيب، 2019م، صفحة 13)

- حسابات اقتراض في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي السكان البالغين: يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا أموالاً من المؤسسات المصرفية الرسمية.

الجدول (02): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد المُقترضين في مؤسسة مالية رسمية –بالغين	1%	2%	3%
نسبة الأفراد المُقترضين في مؤسسة مالية رسمية –ذكور	3%	1%	4%
نسبة الأفراد المُقترضين في مؤسسة مالية رسمية –إناث	0%	3%	2%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الجزائر بلغت حوالي 3% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017، إلا أنها تعتبر نسبة منخفضة جداً بالمقارنة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "حيث سجلت الإمارات نسبة 18.9% و16.8% في البحرين، وبلغت 16.5% في الكويت و11.2% في السعودية. بينما كانت هذه النسبة متقاربة مع الدول النفطية الأخرى حيث بلغت 3% في العراق وأقل من 5% في ليبيا" (World Bank, 2011, 2017). أما فجوة التوزيع بين الذكور والإناث فكانت لصالح الذكور البالغين بنحو 4% مقابل 2% للإناث سنة 2017.

يُفسر تدني هذه النسب في الجزائر إلى أن معظم المقترضون يقترضون على الأرجح من الأسرة أو الأصدقاء ولا يفضلون التعامل مع البنوك لأسباب تتعلق بالدين، خاصة بتحريم التعامل بالفائدة لأنها ربا محرم وارتفاع تكاليف الاقتراض من

البنوك التقليدية والتمويل من البنوك الإسلامية أو من خلال نوافذ المعاملات الإسلامية على مستوى البنوك الناشطة في الجزائر، وإحجام البنوك على تمويل المشاريع المتناهية الصغر والأفراد بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية.

- الخدمات المالية غير الرسمية (اقتراض): يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقترضون من العائلة أو من الأصدقاء.

الجدول (03): مؤشر نسبة الأفراد المُقترضين من العائلة أو الأصدقاء إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد البالغين المُقترضين من العائلة أو الأصدقاء	25%	13%	19%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

نلاحظ من الخلال الجدول رقم (03) أن نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء لدى الجزائريين البالغين بلغت 25% سنة 2011، وانخفضت إلى 13% سنة 2014، وسجلت ارتفاع ثان سنة 2017 بنسبة 19% سنة 2017 ومقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فنجد أن فجوة التوزيع كبيرة لصالح الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، فمثلا سجلت الجزائر نسبة 1% كنسبة اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية سنة 2014، في حين سجلت نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء في نفس السنة نسبة 25%.

يُفسر على استخدام المجتمع للسيولة بدرجة كبيرة ونقص الوعي المصرفي لدى الأفراد، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاكتناز. وهذا القصور في المؤسسات المالية الرسمية يعتبر هذا أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري.

- حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية: يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات الرسمية. كما يبين الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الأوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة.

الجدول (04): مؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية – بالغين	4%	14%	11%
نسبة الأفراد الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية – ذكور	6%	22%	14%
نسبة الأفراد الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية – إناث	3%	6%	8%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع في الجزائر بلغت حوالي 11% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017 بالمقارنة "مع 21.3% في البلدان متوسطة الدخل وتعتبر أقل نسبة مسجلة في البلدان ذات شمول مالي متوسط"(World Bank, 2011, 2017).

يُفسر سبب انخفاض هذه النسبة سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 الذي بلغت حوالي 14% إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي أدى إلى تآكل الأجور بسبب انخفاض أسعار البترول. كما تظهر الفجوة بين الجنسين جلية في نسبة من يمتلكون حسابات للإيداع في الجزائر، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم حسابات إيداع حوالي 14% مقابل 8% للإناث لعام 2017. عموما في جانب الادخار لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون

المستوى المأمول، الأمر الذي يتطلب من المصارف المركزية الاستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية. الشكل رقم (03) يوضح مقارنة بين نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات إيداع إلى إجمالي السكان البالغين في الجزائر والدول العربية لعام 2017.

الشكل (03): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات إيداع إلى إجمالي السكان البالغين لدى الدول العربية لعام 2017

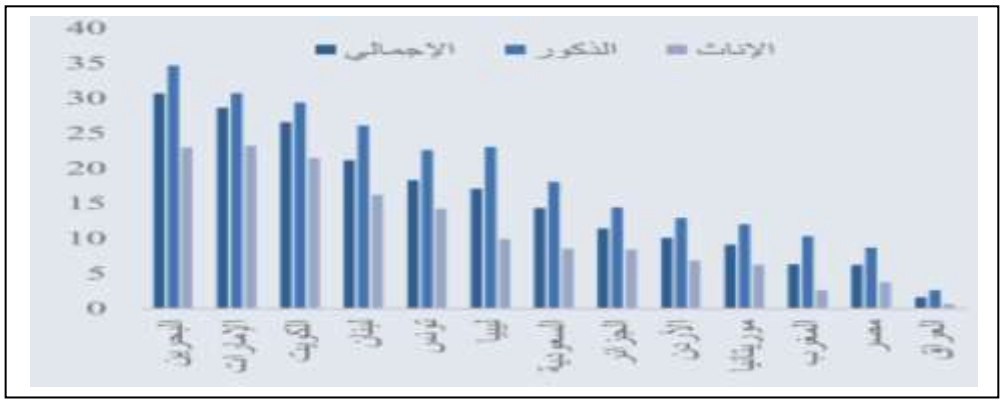

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 197)

- النفاذ إلى الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت أو الهاتف النقال: يقيس هذا المؤشر التوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة (Financial Technology).

الجدول (05): نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مؤسسة مالية رسمية

المؤشرات	2017
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	5%
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالي- ذكور	3%
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالي-إناث	1%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف النقال للنفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر بلغت (5%) لسنة 2017. "وهي نسب منخفضة جدا مقارنة بالدول العربية المقدرة بـــ (14%)" (World Bank, 2011, 2017). كما نسجل تقارب في النسب حسب النوع، حيث بلغت نسبة الذكور المستخدمين للانترنت أو الهاتف النقال في النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية 3%، فيما بلغت نسبة الإناث 1%.

يُفسر تدني هذه النسب إلى جملة من العوامل نذكر منها: ضعف البنية التحتية للاتصالات، وعدم مواكبة القطاع المصرفي التطورات الحديثة في مجال وسائل الدفع الإلكتروني والتي تعتبر الأداة المستخدمة في إتمام الصفقات ماليا وضعف التشريعات والقوانين المناسبة لتنظيم الأعمال الإلكترونية؛ وبشكل أساسي المتعلقة بالمعاملات المصرفية، الغش، التزوير والسرقات الإلكترونية، إضافة إلى تأخر التشريعات المتعلقة بتنظيم معاملات التجارة الالكترونية.

- نسبة امتلاك بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للشمول المالي، ويعتمد استخدام هذه البطاقات على تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة. وتتمثل أهم خدمات بطاقات الخصم في عمليات السداد وسحب الأجور، ودفع الفواتير، ورسوم الخدمات الحكومية، والتحويلات داخل حدود الدولة، إضافة إلى عمليات التجارة الإلكترونية. وهي عبارة عن بطاقة دفع تستخدم كأداة وفاء فقط، يحصل حاملها على احتياجاته من السلع والخدمات فور تقديمها، ويتم خصم المبلغ القيمة فورا من حسابه. وفي الجزائر يمكن أن نشير إلى وجود هذا النوع من البطاقات ذات الطابع المحلي، كبطاقة CIB الصادرة عن بنوك الجزائر، والبطاقة الذهبية الصادرة عن بريد الجزائر.

الجدول (06): مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم و بطاقة ائتمان إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم- بالغين	14%	22%	20%
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم- ذكور	18%	32%	27%
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم- إناث	9%	12%	13%
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان- بالغين	1%	6%	3%
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان- ذكور	1%	8%	5%
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان- إناث	2%	4%	1%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم في الجزائر حوالي 22% لسنة 2014 و20% لسنة 2017، وهي نسبة مقبولة مقارنة بالنسبة المسجلة على مستوى "العالم العربي 27% لسنة 2017 باستثناء دول الخليج التي سجلت نسب مرتفعة لسنة 2017، الإمارات العربية المتحدة 83%، والبحرين 80%، والسعودية 67% أما البلدان منخفضة الدخل فقد كان متوسط هذه النسبة 9% لسنة 2017" (World Bank, 2011, 2017). وفجوة التوزيع بين الجنسين لا تزال جلية في نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم، حيث بلغت نسبة الذكور المستخدمين لبطاقات الخصم في الجزائر27% مقابل 13% للإناث لسنة 2017. أما بطاقات الائتمان فإن هذا النوع من البطاقات له نفس دور بطاقة الخصم إلا أنه يختلف عنها فإن صاحب هذا البطاقة له الحق في تسهيل ائتماني بسقف محدود متفق عليه مع مصدر البطاقة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون بطاقة ائتمان في الجزائر حوالي 3% لسنة 2017 وتعتبر هذه النسبة صغيرة بالقياس بالنسبة المماثلة المسجلة على مستوى الدول العربية فرادى "حيث سجلت الإمارات أعلى نسبة لاستخدام البطاقات الائتمانية على مستوى الدول العربية بمعدل 45.5%، تلتها البحرين بنسبة 29.8%، ثم الكويت بنسبة 22.3%، والسعودية بنسبة 16,3%، تلتها الدول النفطية الأخرى، ليبيا 10.3%" (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 198).

فجوة التوزيع بين الجنسين في استخدام بطاقات الائتمان في الجزائر لا تزال كبيرة بين الجنسين، حيث تقدر هذه الفجوة بـــ 4% سنة 2017 لصالح لذكور.

يُفسر تدني مؤشر بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان إلى حالة النشاط التجاري في الجزائر، وخاصة بالنسبة للتجارة الالكترونية حيث مازال الوضع يعرف نوعاً من الركود، من الناحية التشريعية، إذ يبقى التنظيم القانوني غائباً عن تنظيم هذا النشاط، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير في استعمال هذا النوع من البطاقات.

- النفاذ إلى الخدمات الرقمية: يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي، وهي مدفوعات تمت عبر استخدام بطاقات الدفع من خلال آليات الدفع عن طريق الانترنت أو عبر الموزعات الآلية ومحطات الدفع الإلكتروني.

الجدول (07): مؤشر نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي

المؤشرات	2014	2017
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي-بالغين	25%	26%
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي-ذكور	34%	32%
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي-إناث	17%	20%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

ومن خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن نسبة المدفوعات الرقمية أو تلقيها في الجزائر قد بلغت 25% لسنة 2014 و26% لسنة 2017. وفجوة التوزيع كذلك لا تزال كبيرة بين الجنسين، حيث تقدر هذه الفجوة ب 12% سنة 2017 لصالح لذكور.

يُفسر تدني نسبة المعاملات الرقمية في الجزائر إلى أن المجتمع الجزائري يعتمد على النقدية بشكل كبير، والأمر ذاته بالنسبة للدول العربية (باستثناء دول الخليج، حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة بـــ % 84 سنة 2017) (World Bank, 2011, 2017) . هذا الأمر يضع البنوك المركزية في الدول العربية كجهات إشرافية ورقابية أمام تحديات تعزيز الشمول المالي الرقمي، وذلك من خلال إيجاد البيئة القانونية التي تشجع الوصول للخدمات المالية، وتسمح بالتوسع في تقديم هذه الخدمات من خارج الفروع المصرفية التقليدية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والهواتف المحمولة ومحطات الدفع الإلكتروني بكلفة أقل ووصولها لفئات أوسع في المجتمع.

3-3-2- المؤشرات الخاصة بالمشروعات: تقيس هذه المؤشرات الطلب على الخدمات المالية من المشروعات، وتتمثل في نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في مؤسسة مالية رسمية بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم ونسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروعات.

الجدول (08): نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض وحساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري

المؤشرات	2014	2017
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-بالغين	4%	5%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-ذكور	6%	7%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-إناث	2%	2%

نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري–بالغين	11%	14%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري–ذكور	16%	19%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري–إناث	6%	8%

Source: (World Bank, 2011, 2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في الجزائر بغرض إنشاء مشروع أو توسعة مشروع قائم حوالي 5%، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول العربية فرادى، حيث سجلت أعلى نسبة للمؤشر في البحرين 25.5%، والإمارات 18%، والسعودية 15.2%، والكويت 14.5%، والأردن 14.2%"(World Bank, 2011, 2017). كما تميل هذه النسب إلى فئة الذكور، فقد بلغت نسبة الذكور في الجزائر 7% مقابل 2% فقط للإناث وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2014. أما بالنسبة للأفراد البالغين الذين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في الجزائر بالنسبة لإجمالي السكان البالغين حوالي 14%، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بالدول العربية فرادى، حيث سُجلت أعلى نسبة في ليبيا بنسبة بلغت 29%، يليها الإمارات والبحرين والسعودية بنسبة بلغت 16.8% و16.3% و16.1% على التوالي (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 201). كما يميل مؤشر النوع إلى الذكور، حيث سجلت الجزائر نسبة 19% سنة 2017، وهي نسبة تمثل ضعف نسبة الإناث التي بلغت 8% في نفس السنة.

يُفسر تدني نسب اقتراض الأفراد البالغين لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري في الجزائر إلى عدة مشاكل منها ما هو متعلق بالتمويل المصرفي حيث يواجه أصحاب هذه المشاريع صعوبات ومعوقات عديدة عندما يرغبون في الحصول على تمويل لنشاطاتهم من البنوك التجارية، بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية ويفتقرون إلى تقديم الضمانات الكافية التي تكون مبالغ فيها أحيانا من طرف البنوك بسبب ارتفاع درجة مخاطر. إضافة البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك. ومنها ما هو متعلق بقصور في القطاع المالي بوجود مصدر وحيد للتمويل ممثلا في البنوك التجارية فقط وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد.

- مقارنة توزيع الخدمات المالية الرسمية بين الجنسين في الجزائر والدول العربية لسنة 2017: نستعرض في الجدول رقم (09) توزيع مؤشر ملكية حساب مالي رسمي حسب النوع في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية.

الجدول (09): توزيع الخدمات المالية الرسمية بين الجنسين في الجزائر والدول العربية لسنة 2017

	المجموع	ذكور	إناث
	دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة		
الإمارات العربية المتحدة	88%	93%	76%
البحرين	%83	86%	75%
عمان	-	-	-
الكويت	80%	83%	73%
السعودية	72%	81%	58%
قطر	-	-	-
	دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة		
الجزائر	43%	56%	29%
لبنان	45%	57%	33%
المغرب	29%	41%	17%
تونس	37%	46%	28%
الأردن	42%	56%	27%
فلسطين	25%	34%	16%
	دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة		
موريتانيا	21%	26%	15%
السودان	-	-	-
مصر	33%	39%	27%
جيبوتي	-	-	-
العراق	23%	26%	20%
الصومال	-	-	-
اليمن	-	-	-

Source: (World Bank, 2011, 2017)

حسب الجدول رقم (09) تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 69% لسنة 2017، والمجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-69%، وتتضمن المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%.

- تركيبة الشمول المالي في الجزائر من بين إجمالي السكان البالغين: نستعرض في الجدول رقم 09 تركيبة الشمول المالي في الجزائر من بين إجمالي السكان البالغين بالأرقام.

الجدول (10): تركيبة الشمول المالي في الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017

الجزائر	43%	56%	29%
شمول مالي (أفراد بالغين)	12 605020	7 058811,2	5 546208.8
إقصاء مالي (أفراد بالغين)	16 735980		
المجموع (أفراد بالغين)	29 341000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، صفحة 9) (World Bank, 2011, 2017).

الشكل (04): واقع الشمول المالي في الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017

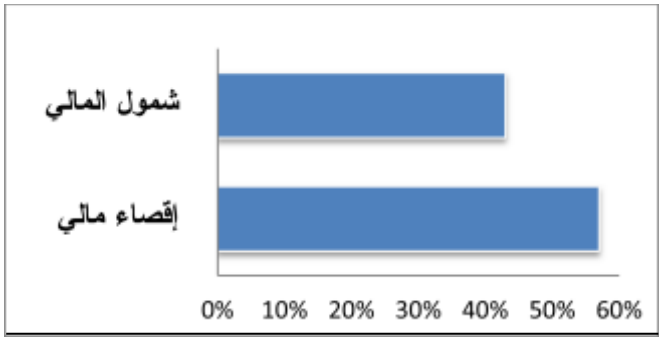

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (09)

الخاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بتقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع، من خلال تحليل وتقييم مؤشرات أساسية وردت في تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 الصادر عن البنك الدولي، مع الإشارة إلى الدول العربية لمعرفة مستوى التطور والشمول في القطاع المالي والمصرفي في الجزائر واقتراح آليات لمعالجة الفجوات التي يحددها.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج المتوصل إليه فيما يخص الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع الخاصة بالأفراد والمشروعات في الجزائر، هي:

– نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية من مجموع السكان البالغين (% 15 سنة فأكثر) تحسنت خلال الفترة التي شملها التقرير (2011–2017)، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2014 بـــ50%، وتم تقدير النسبة بالمتوسطة على المستوى العربي؛

– عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات المالية الأساسية بين الجنسين، وتم تقدير فجوة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية بـــ 27% لصالح ذكور في سنة 2017؛

– عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات المالية الأساسية بين فئة الشباب (15–24) الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية مقارنة بفئة الكبار، وتم تقدير فجوة بمقدار الضعف لصالح فئات كبار السن؛

– عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات المالية الأساسية بين الجنسين، فيما يخص مؤشر حساب اقتراض من مؤسسة مالية رسمية لصالح الذكور البالغين بمقدار الضعف، حيث قدرت بـــ 4% سنة 2017.

– توزيع الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية اقتراض / إيداع بين الأفراد كان لصالح الخدمات المالية غير الرسمية، حيث سجلت نسبة الأفراد الذين يقترضون من العائلة أو الأصدقاء لدى الجزائريين سنة 2017 نسبة 19%، ومقارنة بالاقتراض من

المؤسسات المالية الرسمية التي بلغت 3% من نفس السنة؛ تم تقدير فجوة كبيرة لصالح الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء بنسبة 16%؛

-نسجل توزيع ضعيف ومتقارب في النسب حسب الجنس، الخاصة بمستخدمي الانترنت أو الهاتف النقال في النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية، حيث بلغت نسبة الذكور 3%، فيما بلغت نسبة الإناث 1% لسنة 2017؛

– فجوة التوزيع بين الجنسين لا تزال جلية في نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم، حيث بلعت نسبة الذكور المستخدمين لبطاقات الخصم في الجزائر27% مقابل 13% للإناث لسنة 2017؛

– نسجل مستويات متدنية جداً في استخدام بطاقات الائتمان في الجزائر مع وجود فجوة توزيع بين الجنسين كبيرة بين الجنسين حيث تقدر هذه الفجوة بـــ 4% سنة 2017 لصالح لذكور؛

– توزيع الخدمات المالية الرسمية اقتراض / إيداع بين المشروعات، كان لصالح حسابات الإيداع، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري 14% سنة 2017، مقابل 5% لصالح الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري من نفس السنة.

من خلال نتائج تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 وبالإشارة لمؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية، يمكننا القول أن الجزائر تسجل درجة متوسطة من الشمول المالي، وتدني في مؤشرات الاقتراض والادخار الرسمي، ووجود فجوة في توزيع الخدمات المالية الرسمية حسب فئات البالغين وحسب الجنس وهي مؤشرات متقاربة مع الدول العربية باستثناء دول الخليج.

مقترحات الدراسة: بناءً على ما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

– دراسة فجوة توزيع الخدمات المالية الأساسية وتحديد خدمات مالية تناسب مختلف فئات المجتمع (خاصة الشباب والنساء) لتكون نقطة الانطلاق في صياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر؛

– تبني سياسات لزيادة الشمول المالي العادل من خلال تحفيز مزودي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر لتنويع المنتجات المالية والمصرفية بكلفة مقبولة بما يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات؛

– تعزيز المنافسة المصرفية والتوسع في تقديم المزيد من الخدمات المالية بكفاءة أكبر؛

– توظيف نظم الدفع الالكتروني والتقنيات الحديثة من خلال إيجاد بيئة حاضنة لتشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة التي تعد أحد أهم التوجهات الحديثة لزيادة الشمول المالي بما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات المالية وخفض كلفتها وضمان تنوعها بما يلائم احتياجات المتعاملين المختلفين؛

– تعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل وتطوير السوق المالية (البورصة) في الجزائر من أجل تمكين المؤسسات المالية والمصرفية من دعم نمو القطاع الخاص وتقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، خاصة للفئات محدودة الدخل؛ بالإضافة إلى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

– يمكن تحسين وتعزيز الشمول المالي بإعادة هيكلة مراكز الصكوك البريدية وتحويلها إلى مؤسسة مصرفية مستقلة هي بنك البريد مملوكة لبريد الجزائر، في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى التجربة المغربية والاستفادة منها؛

– تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

آفاق الدراسة: انطلاقا من نتائج الدراسة ومقترحاتها وكآفاق لدراسات مستقبلية نقترح الآتي:

- دراسة متطلبات بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة للشمول المالي في الجزائر؛

– دراسة أثر الانتشار الجغرافي لقطاع المصرفي على الشمول المالي في الجزائر.

المصادر والمراجع :

1. Mbengue, D. M. (2012). IFC Workshop on Financial Inclusion Indicators Co-hosted by Bank Negara Malaysia 5 – 6. Towards a Global Financial Inclusion Data Infrastructure. Sasana Kijang, Kuala Lumpur: CGAP, WB.
2. World Bank. (2011, 2017). The Global Findex database. Washington, DC: World Bank.
3. world bank. (2012). Financial Inclusion Strategies Reference Framework. Washington.USA.
4. اتحاد المصارف العربية. (2017). الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، الأمانة العامة، إدارة الأبحاث والدراسات. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.
5. أحمد مختار عمر. (2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة (الإصدار 1، المجلد الأول). القاهرة، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.
6. آسلي ديميرجوتش-كونت، يورا كالير، دوروثي سينجر، سنية أنصار، و جيك هيس. (2018). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، كتيب العرض العام،. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.
7. البنك الدولي. (14 09, 2018). https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows. تاريخ الاسترداد 05 05, 2021، من https://www.albankaldawli.org/ar/home.
8. حنان الطيب. (2020م). الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية (الإصدار 1). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
9. الديوان الوطني للإحصائيات. (2017). الجزائر بالأرقام . الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات.
10. صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
11. صندوق النقد العربي. (2019). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

12. عبد الحليم عمار غربي. (2020م). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، 6 (1)، الصفحات 7-41.

13. فلاق صليحة، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019م). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي ، 7 (4)، الصفحات 1-14.

14. محدي الأمين نورين. (9, 2015). الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول. مجلة المصرفي (77)، الصفحات 4-11.

15. ياسر برنيه، رامي عبيد، و أعطيه حبيب. (2019م). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.